A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/54/98
20 May 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
البنـــــود ٣٥ و ٤٩ و ٥١ و ٥٣ و ٥٧ و ٥٩ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٧ و ٧٦ و ٨٣ و ٩٤ و ١٠١ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١١٠ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١٥٥ و ١٥٩ من القائمة الأولية*

تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمـــة الأشخاص المسؤوليـن عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبـــة فـي إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرهـــا من الانتهاكات المماثلة المرتكبـــة فـــي أراضـي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤

تقرير المحكمة الجنائية الدوليـــة لمحاكمـة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنســانـــي الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ سنة ١٩٩١

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

تخفيض الميزانيات العسكرية

* A/54/50.

حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة: تقرير مؤتمر نزع السلاح

الامتثال لاتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة

نزع السلاح العام الكامل

اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسُّمية وتدمير تلك الأسلحة

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

البيئة والتنمية المستدامة

العولمة والاعتماد المتبادل

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

النهوض بالمرأة

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

حق الشعوب في تقرير المصير

مسائل حقوق الإنسان

عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي

إنشاء محكمة جنائية دولية

رسالة مؤرخة ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه نص برنامج لاهاي من أجل السلام والعدل في القرن الحادي والعشرين الذي انبثق عن مؤتمر نداء لاهاي من أجل السلام، المعقود في لاهاي في الفترة من ١٢ إلى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ (انظر المرفق).

ويعبر البرنامج عن المسارات الأربعة الأساسية لنداء لاهاي وهي:

١ - الأسباب الجذرية للحرب/ثقافة السلام؛

٢ - القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان ومؤسساتهما؛

٣ - اتقاء الصراعات العنيفة وحلها وتغيير طبيعتها؛

٤ - نزع السلاح والأمن البشري؛

وأرجو أن تعمَّم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت البنود ٣٥ و ٤٩ و ٥١ و ٥٣ و ٥٧ و ٥٩ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٧ و ٧٦ و ٨٣ و ٩٤ و ١٠١ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١١٠ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١٥٥ و ١٥٩ من القائمة الأولية.

(توقيع) أنور الكريم شودهوري
السفير
والممثل الدائم

المرفق

برنامج لاهاي من أجل السلام والعدل فـــي القرن الحادي والعشرين، الذي اعتمده مؤتمر لاهاي للنداء من أجل السلام، المعقود في لاهاي في الفترة من ١٢ إلى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٩

انبثق برنامج لاهاي من أجل السلام والعدل في القرن الحادي والعشرين من عملية مشاورات مكثفة جرت بين أعضاء لجان التنظيم والتنسيق الخاصة بنداء لاهاي البالغ عددهم ٧٢ عضوا وبين مئات المنظمات والأفراد الذين شاركوا بصورة فعالة في عملية نداء لاهاي من أجل السلام. ويعبر البرنامج عن بعض أهم التحديات التي ترى منظمات المجتمع المدني والمواطنون أنها تواجه البشرية وهي تتأهب لبدء ألفية جديدة.

ويعبر البرنامج عن المسارات الأربعة لنداء لاهاي وهي:

١ - الأسباب الجذرية للحرب/ثقافة السلام؛

٢ - القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان ومؤسساتهما؛

٣ - اتقاء الصراعات العنيفة وحلها وتغيير طبيعتها؛

٤ - نزع السلاح والأمن البشري.

تمهيد

يتأهب العالم لنهاية أكثر القرون دموية وأشدها تمزقا من جراء الحروب. وعلى مشارف القرن الجديد آن الأوان لتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق المقصد الأساسي للأمم المتحدة، وهو إنقاذ "الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". وهذا هو الهدف الذي يسعى إليه نداء لاهاي من أجل السلام.

ومن باب التشاؤم أن يقول البعض إن تحقيق ذلك غير ممكن. ونداء لاهاي يخالف هذا الافتراض. فهذا القرن قد شهد تغييرات لم تخطر على بال أحد. فالمجتمع لديه الآن الوسائل لشفاء الأمراض وللقضاء على الفقر والمجاعة. كما شهد القرن العشرون وضع مجموعة من المعايير العالمية التي لو نُفذت لأدت بدرجة كبيرة إلى جعل الحرب أمرا لا لزوم له بل ومستحيلا. وقد شهدنا تجارب ملهمة ناجحة، فاتبعت الحركات الشعبية غير المسلحة نهجا في الصراع ينحاز كثيرا ضد العنف في الكفاح من أجل الاستقلال والحقوق المدنية. وقد شهد هذا القرن الاستعاضة عن الأشكال الاستبدادية من الحكم بالحكم الديمقراطي وتعاظم دور المجتمع المدني في قضايا البشرية.

وقد انتشرت في السنوات الأخيرة أعمال الإبادة الجماعية في كمبوديا والبوسنة ورواندا وكوسوفو، كما شهدت شن هجمات وحشية ضد المدنيين وانتشارا لأسلحة الدمار الشامل الرهيبة التي تستطيع أن تقضي على الحياة في جزء كبير من كوكب الأرض بل وعلى الكوكب كله. ولا يزال السكان الأصليون محرومين من حقوقهم في تقرير المصير. وفي حالات كثيرة جدا، عجزت حكومات العالم على نحو بيّن عن الوفاء بمسؤوليتها في اتقاء الصراعات وحماية المدنيين وإنهاء الحروب والقضاء على الاستعمار وكفالة حقوق الإنسان وتهيئة الظروف لإرساء السلام الدائم.

ولهذه الأسباب، فإن هذه المهمة التاريخية لا يمكن أن تسند مسؤوليتها إلى الحكومات وحدها. ويقترح نداء لاهاي "برنامجا للسلام والعدل في القرن الحادي والعشرين" يقوم على أكتاف المواطنين. ويستتبع ذلك التزام نهج جديد تماما يستلهم نموذج الدبلوماسية الجديد الذي ظهر مؤخرا والذي تتكاتف فيه جهود المدافعين عن المواطنين والحكومات التقدمية والمنظمات الدولية لتحقيق الأهداف المشتركة. وسنتسلح بالخيال الخلاق والشجاعة الأدبية اللازمين لإعداد ثقافة السلام للقرن الحادي والعشرين ولإنشاء مؤسسات وطنية وفوق وطنية يكون عليها في نهاية المطاف تأمين السلام والعدل في هذا العالم.

ومجال الاختيار المتاح واسع جدا. فالمجتمع المدني أخذ يزدهر بعد نهاية الحرب الباردة وشن حملات إزالة الألغام الأرضية والحد من الاتجار بالأسلحة الصغيرة وتخفيف ديون العالم الثالث ووضع حد للعنف ضد المرأة وإزالة الأسلحة النووية وحماية حقوق الأطفال ووقف استخدام جنود أطفال وإنشاء محكمة جنائية دولية مستقلة. وتحدث هذه الجهود القاعدية تأثيرا عظيما. وهي تحقق النجاح لأنها تستنفر الناس عامة وتشرك قطاعات مختلفة (حقوق الإنسان، والبيئة، والمساعدة الإنسانية، ونزع السلاح، والتنمية المستدامة، وغيرها) ولأنها تتيح المجال للاشتراك التام من جانب المرأة والشباب والسكان الأصليين والأقليات والمعوقين وغيرهم من المجموعات المتضررة.

وتحقق هذه الحملات نوعا من الوحدة والتماسك، وتظهر مقدار ما يمكن إنجازه عند التزام الإصغاء إلى الناس عوضا عن التحدث إليهم. ويتوخى نداء لاهاي من أجل السلام الاستماع والتعلم ومن ثم الشروع في البناء. وسيتمخض عن هذه العملية برنامج جديد للمواطنين من أجل السلام والعدل في القرن الحادي والعشرين. وهذا هدف حيوي قابل للتحقيق.

ومن المعروف أن لأغلب الجماعات المشاركة تكليفات تركز على بعض أنشطة تسعى الجماعات لتحقيقها في إطار عملية لاهاي الشاملة. ولن يطلب من الجماعات المشاركة أن تؤيد خطة موحدة أو مقترحات مقدمة من جماعات أخرى إلا بالموافقة عليها أو من خلال العمليات الطوعية الوفاقية الأخرى.

المواضيع

عناصر نداء لاهاي، من برنامج المؤتمر إلى الحملات، مستمدة من المواضيع الأساسية التالية:

فشل النهج التقليدية

فشلت النهج التقليدية لاتقاء الحروب وبناء السلام فشلا ذريعا على وجه العموم. ويشهد على ذلك اشتداد ضراوة الحروب والاستخفاف البالغ بحياة المدنيين في صراعات مثل صراع الكونغو وسيراليون وكوسوفو. كما أن الإفلات من العقوبة عن التطهير العرقي وعن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أمر مخالف للقانون الدولي. وتكتيكات القوى الكبرى القائمة على التخويف ليست من الدبلوماسية في شيء. والجزاءات التي تجوع الفقراء ليست من باب التضامن. وجهود السلام الشبيهة بفرق إطفاء الحرائق ليست بديلا عن الأخذ بنظم متطورة للإنذار المبكر ولمنع الصراعات.

الأمن البشري

حان الوقت لأن يعاد تعريف الأمن في ضوء الاحتياجات البشرية والإيكولوجية عوضا عن السيادة الوطنية والحدود الوطنية. وستؤدي إعادة توجيه التمويل من الأسلحة إلى الأمن البشري والتنمية المستدامة إلى اتخاذ أولويات جديدة تفضي إلى إقامة نظام اجتماعي جديد يكفل مشاركة الجماعات المهمشة على قدم المساواة، بما في ذلك المرأة والسكان الأصليون ويقيد استخدام القوة المسلحة ويتجه نحو تحقيق الأمن الجماعي العالمي.

القوة الرفيقة

يشجعنا كثيرا أن يتجه المجتمع المدني والحكومات التقدمية إلى انتهاج مسالك معينة، "القوة الرفيقة"، فتستخدم أساليب التفاوض وبناء الائتلافات وطرق الدبلوماسية الجديدة لتسوية النزاعات، وترفض إملاءات "القوة العاتية" التي تصدر عن القوى الكبرى والعسكريون والتكتلات الاقتصادية.

تأمين كافة حقوق الإنسان للجميع

إن انتهاك حقوق الإنسان لمن الأسباب الجذرية لاندلاع الحروب. ومن ضمن هذه الانتهاكات إنكار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلا عن الحقوق السياسية والمدنية. ولم يعد التمييز المفتعل بين هاتين المجموعتين من الحقوق أمرا مقبولا. إننا نؤكد عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وندعو إلى إنشاء آليات أقوى لتطبيق وإنفاذ معاهدات حقوق الإنسان وكفالة التعويض للضحايا الذين تُنتهك حقوقهم.

الاستعاضة عن قانون القوة بقوة القانون

يلقى حكم القانون استخفافا مقرونا بالازدراء في الصراعات الحالية. ويسعى نداء لاهاي إلى تطوير وتعزيز الالتزام العالمي بالقانون الدولي وتنفيذه. كما يسعى إلى تنشيط مؤسسات القانون الدولي الحالية مثل محكمة العدل الدولية وإنشاء مؤسسات جديدة مثل المحكمة الجنائية الدولية. وينبغي أيضا أن تتاح للأفراد فرص أوسع لمعرفة القانون الدولي والاحتكام إليه.

الأخذ بزمام المبادرة في صنع السلام

آن الأوان لأن تؤكد الشعوب التزامها بالسلام ولأن تقوم، عند الاقتضاء، بتخليص عملية صنع السلام من التحكم المطلق للسياسيين والمؤسسات العسكرية. وفي أغلب الأحيان تُطرح مبادرات السلام بوصفها ملاذا أخيرا، والتفاوض نفسه يكون حكرا على مثيري الحروب وتفرض فرضا على أكثر المتضررين، وبخاصة النساء والأطفال. فيجب أن يخصص عند إعداد اتفاقات السلام مكان على مائدة المفاوضات لمن عانوا أشد المعاناة، مع كفالة التمثيل المتساوي للمرأة. وينبغي للمجتمع المدني، عند الاقتضاء، أن يقوم من جانبه باقتراح مبادرات للسلام قبل أن يفلت زمام الأزمات وتُهدر الأرواح. ومن شأن ذلك أن يساعد في تحويل الإنذار المبكر من شعار إلى حقيقة واقعة.

العولمة من القاعدة إلى القمة

من شأن تركيز القوة الاقتصادية على نحو مقلق وفرض سياسات ليبرالية جديدة وسياسات اقتصادية كلية على نحو غير مسؤول الإضرار بالبيئة وتوليد الفقر واليأس وتعميق الانقسامات وإثارة الحروب. ويشجع نداء لاهاي بذل الجهود لمعارضة نموذج العولمة المدمر هذا من خلال ائتلافات تسندها المجتمعات المحلية، مثل نداء اليوبيل الفضي ٢٠٠٠ للإعفاء من الديون، ومن خلال حملات القضاء على الفقر والتمكين الاقتصادي للمرأة.

اتخاذ القرارات الدولية في إطار ديمقراطي

باستطاعة منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى أن تكون قوة فريدة وعالمية من أجل السلام؛ غير أنها كثيرا جدا ما تعامل باستخفاف وتُسيس وتمول تمويلا لا يكفي. ولا بد من تنشيط النظام الدولي وإشاعة الديمقراطية في جنباته وتزويده بالموارد إذا أريد له أن يحقق قدراته الكامنة على بناء السلام. ونحن ندعو بصفة خاصة إلى أن يكون مجلس الأمن قادرا على خدمة الأمن البشري لا خدمة مصالح القوى الكبرى، وندعو إلى إعادة توجيه المؤسسات المالية الدولية بشكل جذري لكي تصبح أكثر شفافية ومحل مساءلة ولكي تعمل على خدمة الاحتياجات البشرية لا خدمة مصالح الشركات.

التدخلات الإنسانية

يطلب نداء لاهاي أن تتدخل القوى الإنسانية على وجه السرعة وبصورة فعالة وفقا لمقتضيات ميثاق الأمم المتحدة عندما يتعرض المدنيون لخطر الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والكوارث الوطنية البالغة الحدة. ومما يثير الاستغراب حقا أن فكرة إنشاء قوة تدخل دائمة قد لقيت هذا القدر الضئيل من الاهتمام. وعلى المجتمع المدني أن ينظر في تقرير أشكال جديدة للتدخل المدني باعتبار ذلك موضوعا ملحا.

توفير الأموال للسلام وتجفيف المنابع المالية للحروب

ثمة خلل خطير في تخصيص الموارد؛ فكثير من الصراعات الحالية تؤججها الأطماح الاقتصادية والتكالب على المواد الأولية بينما تنفق البلايين على تجارة الأسلحة وعلى أشكال الاستعداد العسكري

الأخرى. وفي الوقت نفسه، يعاني كثير من مبادرات السلام وبرامج الأمن البشري الجديرة بالاهتمام من شح الأموال رغم أن الحكومات قد اعتمدت سلسلة هائلة من خطط العمل العالمية في المؤتمرات العالمية التاريخية المعقودة خلال العشر سنوات الأخيرة. ويجب الرجوع عن هذه الأولويات إلى أولويات أخرى. فبالإضافة إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل وتقليص تجارة الأسلحة تقليصا شديدا، يجب أن تُخفض الميزانيات العسكرية تخفيضا منتظما.

الأنشطة الرئيسية - تنفيذ برنامج لاهاي

سيكون نداء لاهاي من أجل السلام بمثابة قاعدة لإطلاق عدد من المبادرات والحملات الكبرى. ويرد فيما يلي بعض الأنشطة الرئيسية التي ستسلط عليها الأضواء في لاهاي. وهي عبارة عن مبادرات يقوم بها المجتمع المدني والائتلافات الساعية لضم شركاء جدد إلى شبكاتها العالمية. وسيتمخض المؤتمر نفسه عن أنشطة كثيرة أخرى.

شبكة العمل الدولي المعنية بالأسلحة الصغيرة

شبكة العمل الدولي المعنية بالأسلحة الصغيرة شبكة عالمية من المنظمات غير الحكومية مكرسة لمنع انتشار الأسلحة الصغيرة واستخدامها استخداما غير مشروع وذلك من خلال توسيع نطاق العمل الدولي. ومن شأن الإعلان عن شبكة العمل الدولية المعنية بالأسلحة الصغيرة في نداء لاهاي أن يتيح الفرصة للنظر في الأثر المدمر الناجم عن انتشار الأسلحة الصغيرة وعن سوء استخدامها، وإبراز الحاجة لشن حملة عالمية وتشجيع منظمات المجتمع المدني على التكاتف لمواجهة تحد من أصعب التحديات الإنسانية التي نواجهها في زماننا هذا.

الحملة العالمية للتثقيف في مجال السلام

تتحقق ثقافة السلام عندما يتسنى لمواطني العالم فهم المشاكل العالمية، وعندما تتوافر لهم القدرة على حل الصراعات والنضال من أجل العدالة دون عنف، والالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان والإنصاف، وتقدير التنوع الثقافي كما يجب، واحترام كوكب الأرض واحترام بعضهم بعضا. ولن يتحقق هذا التعلم إلا من خلال التثقيف المنتظم من أجل السلام.

وسيوجه مؤتمر نداء لاهاي من أجل السلام دعوة ويطلق حملة لدعم "عقد الأمم المتحدة لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم" وادخال مادة التثقيف في مجال السلام وحقوق الإنسان في جميع المؤسسات التعليمية، بما فيها مدارس الطب والحقوق. وستجرى هذه الحملة من خلال شبكة عالمية من الرابطات التعليمية وفرق العمل الإقليمية والوطنية والمحلية المكونة من مواطنين ومعلمين.

الحملة العالمية للتصديق على إنشاء محكمة جنائية دولية

بمناسبة نداء لاهاي للسلام، سيعلن ائتلاف المنظمات غير الحكومية، لإنشاء محكمة جنائية دولية عن بدء حملته العالمية للتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وستكون المحكمة

الجنائية الدولية محكمة دائمة تعنى بمحاكمة الأشخاص المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية، أو جرائم الحرب أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وللحصول على ٦٠ تصديقا، وهو الهدف الحالي، ستركز الحملة على زيادة الوعي والفهم لموضوع المحكمة الجنائية الدولية بين الجمهور العام وكافة قطاعات المجتمع المدني ووسائط الإعلام وصانعي القرارات في جميع أنحاء العالم.

الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية

ستعلن الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية تقريرها الأول عن تنفيذ معاهدة أوتاوا لحظر الألغام وتجديد النداء الداعي إلى التصديق العالمي عليها. ومن الخطوات المقبلة للحملة الدولية، إضفاء طابع العالمية على معاهدة أوتاوا التي تحظر استخدام وإنتاج وتخزين ونقل الألغام المضادة للأفراد، والتصديق عليها وتنفيذها. وتعمل الحملة الدولية أيضا على متابعة تمسك الأطراف في المعاهدة بالتزاماتها بزيادة جهود إزالة الألغام ومساعدة الضحايا في جميع أنحاء العالم.

إزالة الأسلحة النووية

في حزيران/يونيه ١٩٩٨ عمد "ائتلاف البرنامج الجديد" الذي يضم سبع حكومات شجاعة، هي حكومات أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا، إلى مطالبة البلدان الحائزة على الأسلحة النووية بتنفيذ بعض الخطوات العملية المباشرة، بما فيها إنهاء حالة التأهب بين جميع القوات النووية. وقد عرضت هذه الحكومات برنامج عملها في قرار للأمم المتحدة اعتمد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بأغلبية ١١٤ صوتا مقابل ١٨ صوتا.

وبناء على هذا التحرك، ستعلن رابطة المحامين الدولية لمناهضة الأسلحة النووية، وشبكة المهندسين والعلماء الدولية لمناهضة الانتشار، ومكتب السلم الدولي، ورابطة الأطباء الدولية لمنع نشوب حرب نووية، ومنظمة الإزالة ٢٠٠٠، و "مبادرة الدول المتوسطة"، بدء حملة في إطار نداء لاهاي من أجل السلام لدفع الدول الحائزة على الأسلحة النووية والدول غير الحائزة عليها إلى الشروع في إجراء مفاوضات من أجل الإبرام السريع لاتفاقية لإزالة الأسلحة النووية وفقا لما قضت به المادة ٦ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومحكمة العدل الدولية.

العمل العالمي لمنع الحروب

في إطار نداء لاهاي، سيعلن "معهد دراسات الدفاع ونزع السلاح" و "اتحاد العلماء المهتمين" و "مشروع نماذج النظام العالمي" عن خطة عمل عالمية لمنع الحروب. وهذه عبارة عن برنامج شامل متعدد المراحل للمضي قدما نحو عالم يصبح فيه الصراع المسلح أمرا نادر الحدوث.

وتدعو منظمة العمل العالمي إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لمنع الصراعات ولحفظ السلام ونزع السلاح وتدابير تعزيز حقوق الإنسان والتماس حلول بعيدة عن العنف وإقرار سيادة القانون. وتسعى المنظمة إلى الإسهام في تكوين ائتلاف يضم المهتمين بالوسائل غير العنيفة لحل الصراعات والتثقيف في

مجال السلام ومعالجة الأسباب الجذرية للحروب التي تندلع جراء الظلم الاجتماعي والاقتصادي، وبالمعونة الإنسانية والتنمية الاقتصادية، ومنع الصراعات وحفظ السلام ونزع السلاح، "التقليدي" والنووي على السواء.

وقف استخدام جنود أطفال

أنشئ "ائتلاف وقف استخدام جنود أطفال" في أيار/ مايو ١٩٩٨، وذلك من قبل منظمات دولية رئيسية غير حكومية تسعى إلى وقف التجنيد العسكري لجميع الأطفال دون سن الثامنة عشرة، واستخدامهم كجنود سواء تعلق الأمر بالقوات الحكومية المسلحة أو بجماعات المعارضة المسلحة. وفي مؤتمر نداء لاهاي من أجل السلام، سيجدد الائتلاف الدولي، بالتعاون مع اليونيسيف والائتلاف الهولندي لوقف استخدام الجنود الأطفال، دعوته وضع حد لاستخدام الأطفال كجنود في جميع أنحاء العالم وتعزيز اتخاذ الحكومات والمجتمع المدني مزيدا من الإجراءات، لا سيما في البلدان التي لا يزال يجري فيها تجنيد الأطفال وتوريطهم في الصراعات المسلحة.

مقدمة لنقاط جدول الأعمال لبرنامج لاهاي من أجل السلام والعدل

تستهدف بنود جدول الأعمال الخاصة بالمشاورات الأربعة لنداء لاهاي، وهي الأسباب الجذرية للحرب/ثقافة السلام، والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان ومؤسساتهما، واتقاء الصراعات العنيفة وحلها وتغيير طبيعتها، ونزع السلاح والأمن البشري، إعطاء صورة دقيقة قدر الإمكان عن القضايا والمبادرات والمبادئ التي أعلنتها المنظمات المشاركة. وفي عدد من الحالات كانت اللغة أو الأسلوب المستخدم في بند بعينه من بنود جدول الأعمال من اقتراح ائتلاف المنظمات المعني، أو تم التوصل إليهما بعد مناقشات مستفيضة مع الجماعات المشاركة. ولتحقيق أقصى قدر من الاستجابة للمساهمات الكثيرة المتلقاة، لم نسع إلى توحيد الأسلوب بين أقسام المسارات الأربعة أو إلى إزالة أي قدر من الازدواجية يكون موجودا.

الأسباب الجذرية للحرب/ثقافة السلام

١ - التعليم في مجال السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية

الجيل القادم جدير بأن يتلقى تعليما مختلفا تماما عن ذي قبل، تعليما لا يمجد الحروب بل يدعو إلى السلام ونبذ العنف وإلى التعاون الدولي، وهذا ضروري للتصدي لثقافة العنف التي تسود مجتمعاتنا. ويرمي نداء لاهاي من أجل السلام إلى بدء حملة عالمية لإشراب السكان على كافة المستويات مهارات صنع السلم وهي تتمثل في الوساطة وفي تغيير طبيعة الصراعات وبناء الوفاق والتغيير الاجتماعي غير القائم على العنف.

وستقوم الحملة بما يلي:

- الإصرار على أن يكون التعليم من أجل السلام إلزاميا في كافة مراحل النظام التعليمي.

- مطالبة وزارات التعليم بالاضطلاع المنتظم بمبادرات للتعليم من أجل السلام على المستويين المحلي والوطني.

- دعوة وكالات المساعدة الإنمائية إلى تعزيز التعليم من أجل السلام بوصفه عنصرا من عناصر تدريبها للمعلمين وإعداد المواد.

٢ - التصدي للتأثيرات السلبية للعولمة

أدت عولمة الاقتصاد إلى تهميش قطاعات كبيرة من سكان العالم وزيادة الفجوة اتساعا بين الأغنياء والفقراء.

ويدعم نداء لاهاي من أجل السلام إقامة اقتصاد عالمي عادل مع التركيز بوجه خاص على ما يلي:

- تنظيم حملة دولية بين المنظمات المحلية والوطنية والدولية والحكومية الدولية لتعزيز احترام حقوق العمل.

- إجراء إصلاح ديمقراطي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية الدولية الأخرى.

- ترتيب شؤون النظام المالي الدولي.

- مساءلة الشركات المتعددة الجنسيات، بما في ذلك وضع اقتراحات بتقرير مواثيق حقوق دولية وإلغائها في الحالات التي تحدث فيها انتهاكات جسيمة ومن أجل الالتزام بمدونات ومعايير التسويق الدولية.

- تمويل التنمية الاقتصادية من مصادر جديدة مثل فرض رسوم متواضعة على التحويلات الدولية من الأسلحة أو الأموال (ضريبة توبين).

- توسيع مجموعة الثمانية لتصبح مجموعة من ستة عشر بلدا أو إنشاء مجلس أمن اقتصادي أو بيئي يضم بلدانا من العالم النامي.

- إلغاء الديون التي ترهق كاهل أفقر بلدان العالم والديون البغيضة التي ترثها الحكومات الديمقراطية عن حكومات سابقة فاسدة غير ديمقراطية.

- الاعتراف بالحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتطبيق هذه الحقوق، بما فيها الحق في التنمية وحقوق الطفل وحقوق المرأة.

٣ - تعزيز الاستخدام المستدام العادل للموارد البيئية

جاء ما يلي، وهو كلام صادق، في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٨ عن التنمية البشرية، "يتركز أهم المستهلكين في العالم بصفة غالبة بين الموسرين. بيد أن عبء الأضرار البيئية الناجمة عن الاستهلاك العالمي يكون أشد وقعا على الفقراء".

ويدعم نداء لاهاي من أجل السلام المبادرات الرامية إلى:

- تعزيز القانون البيئي الدولي وتنفيذه؛ وذلك بجملة طرق ومنها تطوير مفهوم الحق الأساسي في بيئة نظيفة صحية.

- معالجة مشاكل الاستهلاك المفرط وسوء تخصيص الموارد البيئية.

- دراسة مشكلة التوزيع غير العادل للمياه التي تزداد خطورة.

- دعم الحملات الرامية إلى إنقاذ الغابات والأنواع في العالم (بما في ذلك النوع البشري) من التدهور البيئي.

- وضع حد للتدمير العسكري للبيئة، ولا سيما إضفاء الطابع العسكري على أراضي السكان الأصليين.

- استكشاف نهوج بديلة للتنمية المستدامة.

٤ - القضاء على الاستعمار والاستعمار الجديد

يعاني السكان الأصليون والسكان غير الممثلين من الحرمان من حقهم في تقرير المصير ومن الإبادة العرقية والثقافية ومن انتهاك حرياتهم الثقافية واللغوية والدينية ومن إضفاء الطابع العسكري والنووي على حياتهم وأراضيهم ومياههم.

ويؤيد نداء لاهاي من أجل السلام ما يلي:

- الجهود التي تبذلها الشعوب المستعمرة من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير.

- القضاء على الاستعمار، على نحو ما ورد في اتفاقيات دولية كثيرة ومنها "إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" و "الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية".

- بقاء لجنة الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار إلى أن تمارس جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي حقها في تقرير المصير والاستقلال.

- إنشاء منتدى دائم للشعوب الأصلية داخل الأمم المتحدة.

- عدم دفن المواد السامة من البلدان المصنعة في البلدان النامية.

- إغلاق القواعد العسكرية الأجنبية.

٥ - القضاء على التعصب العنصري والإثني والديني والتعصب بسبب نوع الجنس

إن التعصب العرقي والديني والعنصري والقومية لمن الأسباب الرئيسية لاندلاع الصراعات المسلحة الحديثة.

ويدعم نداء لاهاي من أجل السلم ما يلي:

- الجهود الرامية إلى القضاء على أي استغلال لأغراض سياسية واقتصادية للاختلافات العنصرية والإثنية والدينية والقائمة على نوع الجنس.

- تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

- الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (٢٠٠١).

- تضمين جرائم الكراهية في النظم القضائية العالمية.

- التعليم والتشريع اللذين يرميان إلى التغلب على كراهية البشر.

- تعزيز العمل الإيجابي الإنصافي حتى يتم إصلاح النتائج المترتبة على التمييز الذي وقع في الماضي.

٦ - تعزيز العدالة بين الجنسين

إن تكاليف تسلط الذكور الذي لا يزال ينتشر في أغلب مجتمعاتنا لباهظ على الرجل الذي يحد هذا المعيار من فرص اختياره وعلى المرأة التي تتعرض للعنف المستمر سواء في الحرب أو السلم.

ويدعم نداء لاهاي من أجل السلام ما يلي:

- مشاركة المرأة مشاركة فعالة بأعداد يكون لها وزنها في جميع منتديات اتخاذ القرارات ووضع السياسات.

- الجهود الرامية إلى الاعتراف بقدرات المرأة كصانع للسلام والاستفادة من هذه القدرات.

- تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

- إعادة تحديد الأدوار المختلة القائمة على نوع الجنس والتي تؤدي إلى استمرار العنف.

٧ - حماية واحترام الأطفال والشباب

لا يزال الأطفال والشباب يخضعون للاستغلال والإيذاء، لا سيما في حالات النزاع العنيف التي لم يصبح فيها إلحاق الأذى بالأطفال نتيجة فحسب للحرب بل صار في كثير من الأحيان استراتيجية للحرب.

ويدعم نداء لاهاي من أجل السلام المبادرات الرامية إلى:

- كفالة الاعتماد والتنفيذ العالميين لاتفاقية حقوق الطفل بما في ذلك القضاء على عمل الأطفال واستخدام الجنود الأطفال.

- ضمان المساعدة الإنسانية والحماية للأطفال في حالات النزاع المسلح.

- رد الاعتبار للأطفال الذين يتعرضون لأزمات الصراع العنيفة ويلحق بهم الضرر من جراء ذلك وإعادة دمجهم في المجتمع.

- الاعتراف بدور الأطفال والشباب بوصفهم صناع سلام وذلك بإشراك النشء في بناء السلام.

٨ - توطيد الديمقراطية الدولية والحكم العالمي العادل

يعد توطيد الديمقراطية على جميع مستويات المجتمع شرطا أساسيا لإحلال حكم القانون محل حكم القوة. كما أن استحداث عمليات تكون أكثر تمثيلا وديمقراطية لصنع القرار شرط أساسي لتحقيق قدر ما من الحكم الإقليمي والشامل السليم الخاضع للمساءلة، الذي تتوافر له آليات تشريعية ملزمة وقابلة للإعمال ومنصفة.

ويدعم نداء لاهاي من أجل السلام ما يلي:

- إصلاح الأمم المتحدة وإشاعة الديمقراطية بها، بما في ذلك التطوير الديمقراطي للجمعية العامة والتوسع في منح الحقوق الاستشارية ليشمل ممثلي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والبرلمانيين على كافة مستويات الأمم المتحدة.

- توطيد المؤسسات الإقليمية بغية تعزيز السلام بالامتثال للقانون الدولي.

- تعديل صيغ التصويت على أساس الحصص التي تستخدمها المؤسسات المالية الدولية، وذلك لحماية مصالح الأمم الصغيرة.

- توصيات لجنة الحكم العالمي، بما في ذلك إشراك المجتمع المدني في الحكم العالمي.

- إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حتى يصبح تكوينه أكثر تمثيلا وتتسم عملية اتخاذ القرارات به بقدر أكبر من الشفافية.

٩ - الدعوة إلى النبذ الإيجابي للعنف

من الشائع أن العنف والتحارب صفتان ملازمتان للطبيعة البشرية؛ غير أن هذا افتراض لم يثبت قط، بل إن كثيرا من التقاليد والنماذج يظهر أن النبذ الإيجابي للعنف سبيل فعال لتحقيق التغيير الاجتماعي.

ويدعم نداء لاهاي من أجل السلام ما يلي:

- استبدال نماذج النبذ الإيجابي للعنف بتمجيد الروح الحربية.

- شن حملة للقضاء على العنف في وسائط الإعلام وفي لغة التعامل اليومية أو تخفيف حدة العنف فيها على أقل تقدير.

- الأنشطة ذات الصلة بسنة الأمم المتحدة الدولية لثقافة السلام (٢٠٠٠) وعقد الأمم المتحدة لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠).

١٠ - القضاء على العنف المجتمعي على المستوى المحلي

من شأن ممارسة العنف في المجتمعات المحلية تمهيد السبيل لنشوب الصراعات على النطاقين الوطني والدولي.

ويدعم نداء لاهاي من أجل السلام المبادرات الرامية إلى ما يلي:

- إعادة دمج الشباب في المجتمع وأيضا دمج بعض من يكبرونهم سنا ممن يهمشون في كثير من الأحيان جراء قلة الفرص الاقتصادية والذين يدفعهم هذا التهميش إلى انتهاج سلوك يتسم بالعنف.

- تعزيز مبادرات السلام المحلية، بما في ذلك مبادلة الأسلحة النارية وتنظيم مخيمات السلام والتدريب على حل النزاعات.

١١ - إشراك الأديان العالمية في تحويل ثقافة العنف إلى ثقافة للسلام والعدل

كانت الأديان سببا في اندلاع حروب ولكنها قادرة أيضا على تمهيد السبل لبناء ثقافة السلام. ولا بد أن يكون لها دور في تهيئة المسالك المفضية للسلام.

ويدعم نداء لاهاي من أجل السلام ما يلي:

- التعاون بين المعتقدات والأديان في أنشطة نزع السلاح وتحقيق السلم العالمي.

- تعزيز تعايش الأديان وتصالحها.

القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان ومؤسساتهما

١٢ - تعزيز الحملة العالمية من أجل إنشاء محكمة جنائية دولية

يدعم نداء لاهاي من أجل السلام عمل "ائتلاف المنظمات غير الحكومية من أجل إنشاء محكمة جنائية دولية" وذلك بتوسيع نطاق الجهود العالمية لإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة من خلال تنظيم حملة تثقيفية مكثفة تدعو إلى التصديق على اتفاقية المحكمة، وأيضا من خلال المشاركة الفعالة في دورات لجنة الأمم المتحدة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية. وسيسعى ائتلاف المنظمات غير الحكومية من أجل إنشاء محكمة جنائية دولية إلى ضم شركاء جدد من المنظمات غير الحكومية في نداء لاهاي، وسيستثمر

الدروس القيمة المستفادة، في مجال الدعوة والربط الشبكي، من حملات المعاهدات الدولية الأخرى، مثل الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية.

١٣ - تشجيع توثيق التعاون بين مجالات الالتقاء للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان

يسلم نداء لاهاي من أجل السلام بتزايد الالتقاء بين مجالي القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، مما يعد تطورا بالغ الأهمية لكفالة الحماية الفعالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وسيدعو نداء لاهاي إلى إحداث تغييرات في وضع القوانين وتنفيذها في كلا المجالين، وذلك لسد الثغرات الكبيرة في مسألة الحماية ولتحقيق الاتساق في هذه الميادين الحيوية من القانون الدولي.

١٤ - تعزيز الدعم للمحاكم الجنائية الدولية

تمثل المحكمتان الجنائيتان الدوليتان ليوغوسلافيا السابقة ورواندا أولى الخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نحو مساءلة الأفراد جنائيا عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وسيدعو نداء لاهاي إلى توجيه الاتهام إلى أي شخص غير محتجز يشتبه في أن يكون مجرم حرب والى القبض على هذا الشخص. وسيركز نداء لاهاي أيضا على ممارسات وطرائق عمل المحكمتين وعلى ضرورة التصدي لاتهامات الانحياز الموجهة إليهما والسعي لإقامة علاقة عمل بناءة بين المحكمتين والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية. ويدعم نداء لاهاي الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإنشاء محكمة جنائية دولية للتحقيق في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية في كمبوديا ومحاكمة مرتكبيها.

١٥ - إنفاذ الولاية القضائية العالمية على الجرائم العالمية: الاستناد إلى سابقة تينوشيه

من المعترف به الآن، بصفة عامة، أن جرائم الحرب والجرائم المخلة بالسلم وانتهاكات مبادئ حقوق الإنسان المعترف بها عالميا ليست موضع اهتمام على النطاق الوطني فحسب بل على الصعيد العالمي في المقام الأول. ولا ينبغي بل ومن غير الممكن أن يقدم كل شخص يرتكب جريمة عالمية إلى المحكمة الجنائية الدولية متى أنشئت، أو إلى أي محكمة مخصصة مثل محكمتي رواندا ويوغوسلافيا السابقة. فعلى المجتمع المدني والمحاكم المحلية أن يقوما بدورهما مثلما تفعل المحاكم في إسبانيا في قضية بينوشيه. وسيدعو نداء لاهاي الأجهزة التشريعية والقضائية الوطنية في جميع أنحاء العالم إلى أن تضمّن قوانينها مبدأ الولاية القضائية العالمية على هذه الجرائم والتعديات بغية التأكد من عدم الإفلات من العقوبة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وبخاصة ضد الأطفال.

١٦ - إصلاح وتوسيع دور محكمة العدل الدولية في سياق نظام عدل عالمي أكثر شمولا

يجب أن تكون محكمة العدل الدولية مركزا لنظام للعدل الدولي يكون أكثر فعالية وتكاملا. وسيتضمن نداء لاهاي مقترحات ترمي إلى تقوية العلاقات بين المؤسسات القانونية الوطنية والإقليمية والدولية بغية إقامة نظام أكثر شمولا للعدل العالمي. ومن المبادرات الرامية إلى تحقيق هذه الغاية توسيع اختصاصات المحكمة في مجال الفتوى وتسوية النزاعات، من أجل إتاحة الفرصة لإسهام المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية؛ وإنشاء ولاية قضائية جبرية للدول؛ وتشجيع التعاون بين المؤسسات القانونية الدولية والمنتديات البديلة لحل النزاعات.

١٧ - تعزيز حماية ضحايا النزاعات المسلحة وتعويضهم

تحولت بؤر الصراعات تحولا جذريا منذ الحرب العالمية الثانية، فأصبح المدنيون أهدافا في كثير من الأحيان؛ كما أن عدد المدنيين المصابين والذين يلقون حتفهم في الصراعات يفوق الآن عدد المحاربين بدرجة كبيرة. وسيدعو نداء لاهاي من أجل السلام إلى توفير قدر أكبر من الحماية لأضعف الفئات التي كثيرا ما تقع ضحية لانتشار الأسلحة التقليدية والصراع المسلح، بمن في ذلك المشردون داخليا واللاجئون والنساء والأطفال. وسيسعى نداء لاهاي أيضا إلى تحقيق زيادة الامتثال المنتظم لمعايير القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان من جانب المحاربين من غير الدول ومن جانب القوات شبه العسكرية شبه الحكومية. وسيتعرض النداء لدور الأمم المتحدة في حالات الصراع المسلح. وفي النهاية، سيطلب نداء لاهاي أن يصبح ضحايا الصراع المسلح وانتهاكات حقوق الإنسان كلا واحدا، فتنشأ صناديق وطنية وإقليمية ودولية لتعويض الضحايا واتخاذ تدابير تعويضية أخرى تستجيب لاحتياجات الضحايا في حينها.

١٨ - وقف العنف ضد المرأة في أوقات الصراع المسلح

تؤثر الحرب والنزاعات المسلحة ووجود قواعد عسكرية اليوم على النساء والمراهقين والأطفال على نحو لم يسبق له مثيل في التاريخ؛ فالنساء وعائلاتهن أصبحن بدرجة متزايدة أهدافا للعنف ولجرائم الحرب، بما في ذلك الاغتصاب والاعتداء الجنسي والبغاء القسري والاسترقاق الجنسي. وهن يواجهن أيضا طائفة من المشكلات كضحايا وناجيات أصبحن مشردات داخليا ولاجئات أو عرضة لضغوط حكوماتهن لمنعهن من المطالبة بحقوقهن ضد الانتهاكات التي يرتكبها عسكريون أجانب. ويؤيد نداء لاهاي تضمين أشكال الحماية الأساسية للمرأة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وسيدعو إلى إدخال تغييرات إضافية في وضع القانون الدولي وتنفيذه، بغية كفالة حقوق المرأة وصون كرامتها في النزاعات المسلحة.

١٩ - وقف استخدام الجنود الأطفال

يُظن أن ما يزيد عن ٠٠٠ ٣٠٠ طفل دون الثامنة عشرة من العمر يشاركون في الوقت الحالي في نزاعات مسلحة في جميع أنحاء العالم. وينتمي مئات الآلاف منهم إلى القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة ويمكن إرسالهم إلى جبهات القتال في أي لحظة. ويقوم "ائتلاف وقف استخدام الجنود الأطفال" ومنظمة اليونيسيف ولجنة الصليب الأحمر الدولية بحملة نشطة لرفع سن التجنيد لتصبح ١٨ سنة. كما يدعون الحكومات وكافة الجماعات المسلحة إلى منع تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة، وإلى تسريح الجنود الأطفال فورا، وإلى تضمين احتياجاتهم في برامج حفظ السلام واتفاقات السلام وبرامج التسريح، وإلى وقف

هذه الممارسة التي تنم عن انعدام الضمير، وإلى إعادة تأهيل الجنود الأطفال السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع. وسيتيح نداء لاهاي الفرصة للمنظمات غير الحكومية الأخرى لتساهم في هذه الحملات ولاستكشاف طرائق أخرى يمكن أن تصان وفقها حقوق الأطفال.

٢٠ - مساعدة الضحايا على مساءلة مرتكبي الانتهاكات بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان

ثمة فرصة لمساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني تتيحها التوجهات الحديثة في المقاضاة والملاحقة القانونية على الصعيدين الوطني والإقليمي لضحايا الانتهاكات. ويعمل بهذا الحق في بعض المحاكم المحلية والإقليمية، ومنها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وأدى ذلك إلى مقاضاة بعض ممن ينتمون إلى القطاع الخاص مثل المرتزقة وشركات صناعة الأسلحة والشركات الأخرى. وسيدعو نداء لاهاي من أجل السلام إلى إقرار هذا الحق في النظام القانوني الدولي برمته.

٢١ - حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجال الإنساني ومن يفضحون الانتهاكات

فاق عدد القتلى من ممثلي الأمم المتحدة المدنيين أثناء تأدية أعمالهم في عام ١٩٩٨ عدد نظرائهم من حفظة السلام العسكريين. وفضلا عن ذلك، جـُرح أو قـُتل عدد لا يحصى من المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجال الإنساني المنتمين إلى منظمات وطنية وإقليمية ودولية وهم يؤدون أعمالهم. وسيقترح نداء لاهاي ويطالب بإدخال تحسينات لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجال الإنساني في المواقع الميدانية، وآليات تمكّن من رصد انتهاكات حقوق هؤلاء الأفراد والتقليل منها. وسيدعو نداء لاهاي أيضا إلى تعزيز حماية من يفضحون الانتهاكات، أي الأشخاص الذين يكشفون النقاب عن انتهاكات القانون الدولي أو الأعمال غير المشروعة الأخرى التي ترتكبها الحكومات والشركات والمؤسسات الأخرى معرضين بذلك وظائفهم، بل وحياتهم في بعض الأحيان، للخطر.

٢٢ - تدريب المنظمات القاعدية على استخدام الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لإنفاذ القانون الدولي

تزداد الفرص أمام المنظمات القاعدية لطلب الانتصاف من انتهاكات القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان على المستوى المحلي أو الوطني من خلال الآليات الإقليمية والدولية. وسيوفر نداء لاهاي برامج للتدريب والتوعية من شأنها أن تعمق فهم وسائل الانتصاف هذه وتبين للمنظمات القاعدية كيفية العمل معا أو على انفراد لكفالة رفع القيود عن هذه الآليات واستخدامها. كما سيتيح نداء لاهاي الفرصة للنشطاء ليتعلموا كيفية الاشتراك في التعرف على مرتكبي الانتهاكات في مجتمعاتهم ومساءلتهم عما يعملون.

٢٣ - تشجيع زيادة المعرفة لدى الجمهور بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وتدريسهما وفهمهما

إن تزايد احتمال الاشتراك دوليا في النزاعات المسلحة ليؤكد الحاجة إلى تدريب حفظة السلام تدريبا فعالا في مجالات حقوق الإنسان والمجالات الإنسانية جنبا إلى جنب مع تدريب مماثل للمؤسسات العسكرية الوطنية سعيا لتعميق الوعي بمقتضيات القانون الدولي وامتثالها. وثمة حاجة أيضا إلى زيادة الوعي بقانون حقوق الإنسان وبالقانون الإنساني الدولي بين واضعي القوانين والقائمين على إنفاذها على الصعيد الوطني. وسيدعو نداء لاهاي من أجل السلام إلى التدريب الإلزامي للمحامين والمشرعين والقضاة والسياسيين في مجال القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

٢٤ - تضمين أشكال حماية حقوق الإنسان في منع النزاعات وحلها وفي إعادة البناء بعد انتهاء النزاع

تتعاظم ظاهرة التدخلات الدولية والإقليمية في النزاعات في مجال حل النزاع وإعادة البناء بعد انتهائه. وعلى نحو متزايد، يتولى المجتمع الدولي مسؤولية بناء المؤسسات السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات ما بعد النزاع. وسيدعو نداء لاهاي إلى اتخاذ تدابير حتى تحتل حماية حقوق الإنسان على نحو منتظم وفي الأجل الطويل موقعا مركزيا من هذه العمليات.

٢٥ - الاستفادة من نجاحات وإخفاقات لجان الحقيقة وإجراءات العفو السياسي

شهد مجال إعادة البناء في فترة ما بعد النزاع تطورات جديدة ملفتة للنظر خلال العقود القليلة المنصرمة، وبخاصة استخدام لجان الحقيقة وإجراءات العفو السياسي، مثلما حدث في جنوب أفريقيا، وسائل لإصلاح حال المجتمعات التي مزقتها الحرب والنزاعات المسلحة والفصل العنصري. وسيدرس نداء لاهاي مسألة نجاح لجان الحقيقة وإجراءات العفو السياسي السابقة وإخفاقاتها وكذلك المقترحات المتعلقة بإنشاء لجان حقائق جديدة في البوسنة وتيمور الشرقية وغيرهما.

٢٦ - إنشاء نظام عالمي فعال لأوامر الإحضار

يحتاج آلاف الأفراد الذين يُقبض عليهم كل عام بذرائع سياسية وإثنية وذرائع أخرى غير مشروعة إلى نظام فعال يمكّنهم أو يمكّن من يمثلونهم من لفت الانتباه إلى محنتهم قبل أن يُقتلوا أو يُعذبوا أو يختفوا. وينبغي تقوية شوكة المادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من خلال كفالة نظام سريع وفعال لأوامر الإحضار، مع ضمان حق الاستئناف لدى لجان أو محاكم حقوق الإنسان الإقليمية وفوق الإقليمية.

٢٧ - إخضاع شن الحروب إلى أشكال الرقابة الديمقراطية

ما من شيء يقوض الديمقراطية أكثر من إسناد سلطة جر البلد إلى الحرب إلى الأفرع التنفيذية أو العسكرية من الحكومة دون سواها. وسيدعو نداء لاهاي من أجل السلام جميع البلدان والمنظمات الدولية إلى اتخاذ تدابير دستورية أو تشريعية تستلزم وجود موافقة برلمانية على خوض نزاع مسلح، إلا في الحالات القصوى التي تتطلب عملا مباشرا للدفاع عن النفس.

٢٨ - تعزيز القدرات المحلية

ما أكثر "ما تُحل" النزاعات العنيفة من قِبل جهات خارجية دون أي اهتمام، أو باهتمام لا يذكر، برغبات من يكون عليهم أن يتعايشوا مع الحل. ونتيجة لذلك، كثيرا ما يكون الحل الذي يتم التوصل إليه قصير الأمد. وإذا أريد لجهود اتقاء النزاعات العنيفة وحلها وتغيير طبيعتها أن تكون فعالة في الأجل الطويل، فلا بد من تأسيسها على المشاركة القوية لجماعات المجتمع المدني المحلي الملتزمة بإقامة السلام. وتعزيز هذه "القدرات المحلية" أمر حيوي للحفاظ على السلام وقد يتخذ أشكالا عدة تشمل التعليم والتدريب وإذكاء روح التطوع في المجتمع وزيادة تمويل مبادرات بناء السلام المحلية وإلقاء الضوء على دور صانعي السلام المحليين في وسائط الإعلام.

٢٩ - تعزيز قدرة الأمم المتحدة على صون السلام

لا تزال الأمم المتحدة تمثل أفضل أمل لتحقيق السلام العالمي من خلال التعاون المتعدد الأطراف. ولقد أصبح الدعم القوي من المجتمع المدني لأهداف ومقاصد الأمم المتحدة على درجة من الأهمية لم يسبق لها مثيل من حيث ضرورته لتحقيق قدراتها الكاملة بوصفها المسؤولة عن حفظ السلام والأمن الدوليين. وينبغي أن يوجه هذا الدعم، على نحو خاص، نحو إصلاح الأمم المتحدة، مما يؤدي إلى تعزيز الروح الديمقراطية فيها وتعزيز قدرتها على منع النزاعات العنيفة والانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان والإبادة الجماعية - بوسائل منها مثلا تكوين قوات سلام دائمة للأمم المتحدة يمكن استخدامها في التدخلات الإنسانية وتحديد موارد بديلة لتمويل عمليات الأمم المتحدة للسلام.

٣٠ - إيلاء الأولوية للإنذار المبكر وللاستجابة المبكرة

ثمة نقص في الموارد التي تنفقها الحكومات والهيئات الحكومية الدولية على الجهود المتعلقة بمنع النزاعات العنيفة، وخاصة إذا قورنت بالموارد المنفقة على الأنشطة التي تظهر ضرورتها عند اندلاع هذه النزاعات - التدخلات الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ وعمليات إنفاذ السلام، وإعادة البناء العامة للمجتمعات التي مزقتها الحرب. ويجب أن يضطلع المجتمع المدني بدور قيادي في إبراز إمكانية منع النزاعات المسلحة وأن المنع أفضل من النزاع، من حيث الأرواح البشرية والمعاناة فضلا عن التكلفة. وينبغي بصفة خاصة إيلاء الأولوية لما يلي: (١) تخصيص قدر أكبر من الموارد لمنع النزاعات؛ (٢) إنشاء شبكات للإنذار المبكر للنزاعات وتطوير هذه الشبكات؛ (٣) توافر الإرادة السياسية اللازمة للاستجابة السريعة للإنذارات.

٣١ - تعزيز تدريب الفنيين المدنيين في مجال السلام

إن الطلب على بناة السلام المدنيين، سواء أكانوا مراقبي انتخابات أو عاملين في مجال حقوق الإنسان أو مراقبين عامين، يزداد بسرعة، بعكس المنبع الذي يمكن أن يُستمد منه هؤلاء المدنيون المدربون تدريبا خاصا. وثمة حاجة شديدة إلى تعزيز التدريب المتخصص للمدنيين، نساء ورجالا، في تقنيات حل النزاعات وفي الوساطة والتفاوض وغيرهما، وتشجيع انتشار هؤلاء الأشخاص في مناطق النزاعات، للاضطلاع بمهام بناء السلام. وينبغي أن يتمثل الهدف في الأجل البعيد في تكوين مجموعة دولية من

"المدنيين الفنيين في مجال السلام" المدربين تدريبا خاصا الذين يمكن استنفارهم للتدخل في مناطق النزاعات في غضون مهلة قصيرة.

٣٢ - تحسين استخدام الجزاءات

إن فرض الجزاءات الاقتصادية لـَمـِن أشد وسائل الدبلوماسية الدولية فظاظة؛ إذ إن بوسع الجزاءات أن تدمر نسيج المجتمع الذي توجه ضده؛ كما أنها تفرض قدرا بالغا من المشقة على أفراد ذلك المجتمع الأبرياء. وقد طلب الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، أن تصبح الجزاءات الاقتصادية "أكثر فعالية وأقل ضررا". وللاستجابة لهذا الطلب، يجب علينا أن نستحدث وسائل لتوجيه الجزاءات الاقتصادية على نحو أفضل حتى لا ينتقل تأثيرها من الزعماء الذين تسعى الجزاءات إلى تغيير سلوكهم، إلى المدنيين الأبرياء. ومراعاة لمصلحة الأطفال، ينبغي ألا تفرض الجزاءات دون استثناءات إنسانية ملزمة وفورية وقابلة للتنفيذ تصحبها آليات لرصد تأثيرها على الأطفال وعلى الجماعات الضعيفة الأخرى.

٣٣ - تعزيز آليات التدخل الإنساني

للمساعدة على تفادي حدوث أعمال إبادة جماعية وارتكاب انتهاكات جسيمة في المستقبل، يلزم إنشاء آليات يمكن للتدخلات الإنسانية أن تحمي أرواح الشعوب المهددة.

٣٤ - مراعاة نوع الجنس في بناء السلام

للنزاعات والحروب علاقة بنوع الجنس. ولعل الحرب تمثل، بعد الإنجاب، المجال الذي يتجلى فيه تقسيم العمل على أساس نوع الجنس أكثر من أي مجال آخر. ولذلك تتعرض المرأة والرجل للنزاع وللحرب على نحو مختلف ويتفاوت وصولهما إلى السلطة ومراكز اتخاذ القرار. وثمة حاجة إلى ما يلي: (١) اتخاذ مبادرات تعنى بتوضيح الصلة بين مساواة الرجل بالمرأة من ناحية وبناء السلام من ناحية أخرى؛ (٢) تعزيز قدرة المرأة على المشاركة في مبادرات بناء السلام؛ (٣) إشراك المرأة على قدم المساواة في حل النزاعات على صعد اتخاذ القرارات. ولتلبية هذه الاحتياجات، يجب أن تلتزم الحكومات بإشراك ممثلات عن المجتمع المدني في جميع مفاوضات السلام؛ وينبغي أن تضمن مؤسسات السلام والأمن مراعاة الفوارق بين الجنسين في أنشطتها وطرائق عملها؛ ولا بد للمجتمع المدني أن ينشئ ويعزز شبكات سلام للمرأة عبر الحدود.

٣٥ - التمكين للشباب

الزعماء غير المسؤولين هم السبب في اندلاع الحروب؛ والشباب هم أكثر ضحايا الحروب هشاشة، مدنيين ومجندين على السواء. وينبغي الإنصات إلى تجربة الشباب والوقوف على منظوراتهم وآرائهم الجديدة وأخذها بعين الاعتبار على كافة مستويات المجتمع. وثمة دلائل كثيرة تشير إلى أن بوسع الشباب أن يتغلبوا، في حالات النزاع، على التحيزات التقليدية وأن يسووا النزاعات بطرق خلاقة وأن يشاركوا فيما يتحقق من عمليات مثمرة للمصالحة وبناء السلام. وإتاحة الفرصة للشباب للمشاركة في بناء السلام أمر أساسي لكسر طوق العنف وتقليل النزاعات واتقائها. فلنعمل جميعا على تقاسم الرؤى وفتح الأذهان والتضامن والاستعداد للتعلم من خلال التبادل الحق بين الأجيال القائم على تبادل الاحترام والثقة والمسؤولية.

٣٦ - دعم حق الشعوب غير الممثلة في تقرير المصير

كثير من النزاعات العنيفة المستمرة اليوم تحدث بين الدول والشعوب غير الممثلة، ومن سماته اختلال السلطة اختلالا بالغا. ونتيجة لذلك، فالشعوب غير الممثلة لا تستطيع بمفردها أن تدفع الدول إلى الدخول في مفاوضات لحل النزاعات بالوسائل السلمية. فتميل هذه النزاعات إلى الاستمرار عقودا طويلة، وتتسبب في معاناة جسيمة وفي إبادات ثقافية. ولتصحيح الاختلال في السلطة الذي يغذي هذه النزاعات، من الضروري أن تدعم الأوساط الحكومية الدولية وغير الحكومية حق الشعوب في تقرير المصير دعما نشطا، وأن تخص هذه النزاعات بالأولوية وأن تسعى إلى حلها بوسائل غير عنيفة.

لقد أثار إنكار حق تقرير المصير نزاعات كثيرة امتدت وقتا طويلا، ولا يزال كثير منها دون حل. ومن المهم أن ندرك أن حق تقرير المصير لا يفضي إلى نشوب النزاع، بل بالأحرى إنكار هذا الحق. ولا مفر إذن من تعزيز حق تقرير المصير المعترف به دوليا بوصفه وسيلة لمنع النزاعات وحلها.

٣٧ - تعزيز إقامة الائتلافات بين منظمات المجتمع المدني

إن تنوع أنشطة المجتمع المدني في مجال منع النزاعات وحلها وتغيير طبيعتها لمن أهم جوانب القوة لهذا المجتمع. غير أن قصور التنسيق بين الجماعات العاملة في مجالات متشابهة كثيرا ما يقلل من فعالية أنشطة المجتمع المدني؛ مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى إهدار الموارد الشحيحة بفعل ازدواجية المهام والعجز عن تحقيق التعاون. ولتحقيق مزيد من الفعالية في هذا المجال، يكتسي تكوين الشبكات التي تعزز الائتلاف بين منظمات المجتمع المدني وتوسع نطاق المناصرين لها أهمية بالغة.

٣٨ - تعزيز القدرات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل السلام

من شأن تعزيز القدرات الإقليمية من أجل السلام المتمثلة، على سبيل المثال، في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ومنظمة الدول الأمريكية وغيرها، أن يساعد في لفت الانتباه إلى نزاعات يجري تجاهلها إلى حد كبير فتنال بذلك ما تستحقه من جهود لحلها.

٣٩ - الدبلوماسية الرئيسية ذات المسالك المتعددة

ينبغي لنا في القرن المقبل، أن نتخذ الدبلوماسية المتعددة المسالك نهجا موحدا لمنع النزاعات العنيفة وحلها وتغيير طبيعتها. وتقتضي هذه الدبلوماسية تعاون قطاعات كثيرة في المجتمع، مثل الحكومات والمنظمات غير الحكومية والجماعات الدينية ووسائط الإعلام ودوائر الأعمال التجارية وعامة المواطنين وغيرهم، في منع النزاعات وبناء السلام. وهذه نظرة متعددة التخصصات لبناء السلام تفترض أن الأفراد والمنظمات يكونون أكثر فاعلية إذا عملوا معا لا منفردين، وأن حالات النزاع تنطوي على شبكة واسعة متداخلة من الأطراف والعوامل تستدعي اتباع نهج منتظم. وكل "مسلك" في النظام يصطحب منظوره ومنهجه الخاصين وموارده الخاصة به، التي ينبغي استنفارها جميعا في عملية بناء السلام.

٤٠ - استخدام وسائط الإعلام وسيلة استباقية لبناء السلام

تضطلع وسائط الإعلام، في حالات النزاع العنيف، بدور حيوي مثير للجدل. وهي تملك القدرة على تأجيج التوترات أو تهدئتها ومن ثم فهي تقوم بدور أساسي في منع النزاعات العنيفة وحلها وفي تهيئة سبل المصالحة. وبالإضافة إلى دور وسائط الإعلام التقليدي، في الإبلاغ عن النزاعات، يمكن استخدامها في بناء السلام بطرائق بديلة بالغة الكثرة. وينبغي أن يوجّه اهتمام خاص إلى ما يلي: (١) الإبلاغ عن حالات النزاع على نحو يتسم بالموضوعية وعدم إلهاب العواطف حتى تكون وسائط الإعلام في خدمة قضية السلام لا الحرب؛ (٢) زيادة استكشاف إمكانية استخدام وسائط الإعلام بطرق جديدة خلاقة لبناء السلام وتعزيز المصالحة.

٤١ - تعزيز تقييم السياسات في ضوء تأثير النزاعات

ينبغي للمجتمع المدني أن يشجع الوكالات الوطنية والثنائية والدولية والمؤسسات المالية الدولية على الاهتمام لدى وضع سياساتها وتنفيذها بتضمين هذه السياسات أبعادا تتعلق بمنع النزاعات. ومن هذه الأبعاد ما يلي: (١) تقييم أثر النزاعات على السياسات الاقتصادية والمشروعات الإنمائية المقترحة، (٢) إدخال عناصر البناء المؤسسي وتعزيز الموارد البشرية في مختلف أشكال حل النزاعات وبناء السلام، ومن بين هذه العناصر مراكز الوساطة، والتدريب على مهارات التفاوض، والتثقيف في مجال حل النزاعات، وتنمية روح التسامح، وتعزيز التعايش.

برنامج نزع السلاح والأمن البشري

٤٢ - تنفيذ خطة عمل عالمية لمنع نشوب الحروب

يدعم نداء لاهاي من أجل السلام "خطة العمل العالمية لمنع نشوب الحروب" التي تضيف إلى ترتيبات حماية حقوق الإنسان وتعزيز حل النزاعات دون عنف، الخطوات الأساسية التالية: (١) تعزيز مؤسسات الأمن العالمية والإقليمية؛ (٢) استبدال الدفاع المتعدد الأطراف ضد العدوان والإبادة الجماعية بالتدخل العسكري الأحادي؛ و '٣' التفاوض بشأن إجراء تخفيضات كبيرة ومتدرجة في القوات والأسلحة والميزانيات العسكرية بغرض إنشاء نظام عالمي للأمن الدفاعي.

٤٣ - إزالة الطابع العسكري عن الاقتصاد العالمي بتخفيض الميزانيات العسكرية وتحويل الموارد إلى برامج الأمن البشري

يستدعي الأمن في القرن الحادي والعشرين الانتقال من الإنفاق على الجوانب العسكرية، وهو ما شهدناه في القرن العشرين، إلى البرامج المدنية التي تصون الأمن البشري. وسيستتبع نزع السلاح إجراء تخفيضات جذرية في الأسلحة والقوات والميزانيات العسكرية. كما أن إزالة الطابع العسكري ستستدعي تحويل الاقتصاد العسكري إلى اقتصاد سلام بتخصيص الموارد لبرامج تكفل رفاه مواطني العالم عن طريق إتاحة حقوق الإنسان الأساسية في الغذاء والمأوى والتعليم والعمل والصحة والأمن والسلام. كما تستدعي الالتزام العالمي بميثاق الأمم المتحدة وبمبدأ استحداث هياكل أمنية غير عسكرية وإقامة مؤسسات لصنع السلام.

وكخطوة أولى نحو نزع السلاح وإزالة الطابع العسكري، يؤيد نداء لاهاي من أجل السلام "دعوة المرأة من أجل السلام" التي تطالب بإجراء تخفيض قدره ٥ في المائة سنويا ولمدة خمس سنوات في الإنفاق العسكري وإعادة تخصيص هذه الموارد الكبيرة لبرامج الأمن البشري وللتثقيف في مجال السلام.

٤٤ - التفاوض لوضع معاهدة عالمية لإزالة الأسلحة النووية والتصديق على هذه المعاهدة

إن استمرار وجود الأسلحة النووية والتهديد الذي تمثله أو استخدامها خطأ أو عن سوء تقدير أو قصد يهدد بقاء البشرية جمعاء والحياة على كوكب الأرض.

وحتى تفي جميع الدول بالتزاماتها القانونية المعقودة بموجب المادة ٦ من معاهدة عدم الانتشار وولاية محكمة العدل الدولية، فإن عليها أن تتفاوض وتبرم، خلال خمس سنوات، اتفاقية للأسلحة النووية تحظر إنتاج واستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ويمكن بها تنفيذ هذا التدمير والتحقق منه.

ويدعو قرار "ائتلاف البرنامج الجديد"، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والخمسين، الدول التي تملك الأسلحة النووية إلى اتخاذ خطوات عملية فورية لتقليل خطر الحرب النووية والشروع في إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي الكامل.

ومن الخطوات الانتقالية نحو نزع السلاح النووي ما يلي: التصديق على معاهدة حظر التجارب الشامل؛ والانضمام إلى اتفاقية معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية؛ وعدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية؛ وإزالة الطابع النووي عن الترتيبات الأمنية الإقليمية؛ وتوسيع المناطق الخالية من الأسلحة النووية؛ وتحقيق شفافية الترسانات والمرافق النووية؛ وحظر المواد الانشطارية والتجارب في المفاعلات في المرحلة دون الحرجة.

٤٥ - منع انتشار واستعمال الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الخفيفة، والأسلحة الصغيرة والبنادق وكفالة الأمن الشخصي

تشكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية تهديدا بالغا للأمن البشري، ويتسبب استعمالها في أغلب حالات الوفاة بين المدنيين، كما أنه ييسر استغلال الأطفال الصغار كجنود. وينبغي في برامج التسريح الكامل جمع الأسلحة وتدميرها وإتاحة فوائد مادية إضافية وبدائل مهنية للجنود السابقين. ويؤيد نداء لاهاي من أجل السلام حملة شبكة العمل الدولية المعنية بالأسلحة الصغيرة ويدعو جميع الدول إلى التفاوض لوضع وتنفيذ مدونة سلوك عالمية شاملة تتعلق بتصدير جميع أنواع الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة والبنادق، ومن الخطوات الرامية إلى وقف تدفق الأسلحة ما يلي: مراقبة التحويلات المشروعة للأسلحة بين الدول؛ ورصد استخدام وتخزين الأسلحة الصغيرة داخل الدول؛ ومنع التحويلات غير المشروعة، بما في ذلك التحويلات إلى المسؤولين عن انتهاك حقوق الإنسان؛ وجمع وإزالة الأسلحة الفائضة من مناطق النزاع وتدميرها؛ وزيادة الشفافية والمساءلة؛ وتقليص الطلب من خلال محاربة ثقافات العنف؛ وإصلاح مؤسسات الأمن العام؛ وإعطاء قيمة اجتماعية لعدم امتلاك أسلحة؛ وتشجيع تسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم على نحو أكثر فعالية واستدامة.

٤٦ - التصديق على معاهدة حظر الألغام الأرضية وتنفيذها

ينبغي لجميع الدول أن توقع وتصدق على أو تنضم إلى معاهدة حظر الألغام الأرضية لعام ١٩٩٧. وقد فتح باب التوقيع على هذه المعاهدة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وأصبحت نافذة في ١ آذار/ مارس ١٩٩٩.

وبالإضافة إلى المهمة الحيوية العاجلة، مهمة إزالة الألغام، تولي الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية أولوية عالية لقيام الحكومات بتدمير مخزوناتها من الألغام كشكل من أشكال "العمل الوقائي من الألغام". وتضغط أيضا على جميع الدول للنهوض بأنشطة إزالة الألغام. وتعد الشفافية المتعلقة بالمخزونات من الألغام والمسائل الأخرى الخاصة بها أمرا أساسيا. وينبغي إتاحة مزيد من التمويل لمساعدة الضحايا، وإزالة الألغام، والتوعية بخطورة الألغام، وإعادة تأهيل الأطفال والمجتمعات التي يعيشون فيها.

٤٧ - منع استحداث واستعمال أسلحة جديدة وتكنولوجيات عسكرية جديدة، بما في ذلك فرض حظر على اليورانيوم المستنفد ونشر الأسلحة في الفضاء

يدعو نداء لاهاي من أجل السلام إلى استحداث آليات لتقييم أثر الأسلحة الجديدة (اليورانيوم المستنفد مثلا) والتكنولوجيات الجديدة وتحديد ما إذا كانت الأسلحة الجديدة تنتهك القانون الدولي. أم لا وقد أدرجت أسلحة اليورانيوم المستنفد ضمن أسلحة "الدمار الشامل أو ذات التأثير العشوائي "من قبل لجنة الأمم المتحدة الفرعية لحقوق الإنسان لمنع التمييز وحماية الأقليات. ويدعو نداء لاهاي المجتمع الدولي إلى تناول مسألة حظر إنتاج وتحويل واستعمال هذه الأسلحة.

وتحظر معاهدة الفضاء الخارجي (١٩٦٧) قيام أية دولة بنشر أسلحة الدمار الشامل في الفضاء. وتنص المعاهدة، التي صدق عليها ٩١ بلدا، على أنه ينبغي للأمم أن تتفادى أية أنشطة يمكن أن تؤدي إلى إحداث تلويث ضار بالفضاء وتغييرات سلبية على البيئة في كوكب الأرض. وتستدعي هذه المعاهدة الانضمام العالمي لها حتى يمكن منع نشر الأسلحة في الفضاء.

٤٨ - تشجيع الانضمام العالمي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية وتنفيذهما

ينبغي أن تصدق جميع الدول على اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية كجزء من الجهد العالمي لإزالة جميع أسلحة الدمار الشامل. وعلى جميع البلدان أن تعتمد تشريعات وطنية صارمة لتنفيذ هاتين الاتفاقيتين دون شروط، وأن تشارك في الجهود الحالية لتعزيز الامتثال لهما. ولا ينبغي لأية دولة أن تتخذ إجراءات تنفيذية أو تشريعية تضعف تنفيذ هاتين الاتفاقيتين.

وينبغي أن تعامل جميع الدول الأطراف التي تمتثل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية على قدم المساواة فيما يتعلق بالاتجار بالعوامل والمعدات المزدوجة الغرض التي تشملها هاتان الاتفاقيتان. ولكفالة المساءلة الدولية، ينبغي أن تضطلع المنظمات المنشأة في إطار هاتين الاتفاقيتين بعمليات الرقابة على الصادرات.

وينبغي للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية أن تعزز تنفيذ المادة ١٠ التي تحث على تبادل المعلومات والمواد البكتريولوجية للأغراض السلمية. وينبغي لمنظمات البحوث والجمعيات المهنية وفرادى العلماء التعهد بعدم المشاركة عن علم في البحث أو التدريس إذا كانا يساعدان على تطوير واستخدام عناصر الحرب الكيميائية والبيولوجية. وينبغي على نحو لا لبس فيه حظر استحداث العوامل البيولوجية والكيميائية التي لا تكون موجهة للأغراض السلمية حتى وإن كان تطوير هذه الأنشطة لأغراض دفاعية.

٤٩ - مساءلة الدول والشركات عن تأثير الإنتاج العسكري والتجارب والاستخدام في المجال العسكري على البيئة والصحة

يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية، بصفة خاصة، أن تقر بمسؤوليتها عما تحدثه التجارب النووية والإنتاج والاستخدام النوويان من تأثير على الصحة والبيئة. ويدعو نداء لاهاي إلى زيادة عنصر الشفافية والمساءلة عن جميع الأنشطة العسكرية وعن تأثيرها على البيئة والصحة. ويجب على الحكومات أن تستحدث أو توسع ما يلزم من البرامج لرصد مواقع التجارب العسكرية السابقة وتطهيرها وإعمارها ولتعويض العاملين السابقين في مواقع التجارب والمدنيين والعسكريين الموجودين في المواقع وفي المجتمعات المحلية المجاورة.

وينبغي ألا يؤدي وقف إنتاج الأسلحة النووية والكيميائية في البلدان الصناعية إلى تصدير النفايات الكيميائية والنووية السامة إلى البلدان النامية. ويجب على الدول والشركات أن تعلن عما لديها من معلومات عن تأثير جميع عمليات الإنتاج العسكري والتجارب العسكرية واستخدام القواعد العسكرية وغيرها من المواقع، ضمانا للشفافية وتيسيرا للإصلاح.

٥٠ - حركة المجتمع المدني لمنع الحروب

يقتضي منع الحروب إنشاء المؤسسات وبناء القدرة لحماية إنجازات الماضي الكبيرة وإعمالها إعمالا تاما (كما هو الحال بالنسبة لمعاهدات حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والألغام الأرضية والتجارب النووية) وتهيئة الظروف لإجراء المفاوضات الصعبة اللازمة لإزالة الأسلحة النووية ووقف تدفق الأسلحة الصغيرة والخفيفة. ويتوخى نداء لاهاي إقامة عالم خال من العنف بوضع مدونة جديدة لقواعد السلوك الدولي تضع القيود على القوة العسكرية وتدعو إلى عدم العنف والى الالتزام بالقانون الدولي.

وللمجتمع المدني دور رئيسي في إشاعة الديمقراطية في العلاقات الدولية وتعزيز آليات صنع السلام الدولية. وقد استطاعت منظمات المجتمع المدني والمواطنون طرح مطالب الشعوب على المستوى الدولي مباشرة. واستحدثت "دبلوماسية جديدة". ويؤكد نداء لاهاي من أجل السلام على أهمية دور المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين في مجال نزع السلاح وفي المفاوضات الأمنية على الصعيدين الدولي وعبر الوطني.

- - - - -